حالة المعابر في قطاع غزة

2021/11/30 - 2021/11/1

فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ 15 عاماً حصاراً على قطاع غزة، مما شكل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، حيث تحظر المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة ممارسة أشكال العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين. وقد تسبب الحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة في تعميق الأزمات الإنسانية والمعيشية في قطاع غزة، حيث بات سكان القطاع يعانون ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة، التي بلغت 45%، وبواقع 217.100 عامل عاطلين عن العمل، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%[1]. ويعاني أكثر من نصف سكان القطاع من الفقر، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة انتشار الفقر بين سكان القطاع تبلغ 53%، ويصنف أكثر من 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

على صعيد المعابر التجارية، ورغم سماح قوات الاحتلال بتوريد مواد البناء خارج نظام آلية GRM[2]، غير أنها ما زالت تفرض قيوداً على توريد آلاف السلع إلى قطاع غزة بشكل كامل، ومن ضمنها مواد أساسية لازمة لعملية إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال فترة العدوان على غزة في مايو 2021، ومعدات ومواد لازمة لإصلاح الأضرار الكبيرة التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء أثناء العدوان. كما واصلت قوات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد 62 صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"[3]، وتحتوي هذه الأصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية.

وعلى صعيد حركة الأفراد، ما تزال قوات الاحتلال تفرض قيوداً مشددةً على الفئات المحدودة التي تسمح لها بالمرور عبر المعبر بيت حانون" إيرز" بعد اجتياز عملية الفحص الأمني. ورغم إعلان السلطات المحتلة أنها تسمح بمرور المرضى، فقد رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، ولا يوجد علاج لهم في مستشفيات قطاع غزة، ومحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية والقدس المحتلة والخارج.

القيود على حركة الأفراد

- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال خلال شهر نوفمبر سفر **683** مريضاً من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة أو المستشفيات الاسرائيلية، وذلك من أصل **1628** طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (**41.9**%) من إجمالي الطلبات المقدمة.

وقد عزت سلطات الاحتلال رفض **9** طلبات لأسباب أمنية (**0.5**%)، ولم ترد على **15** طلبًا (**0.9**%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على **627** طلباً (**38.5**%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من مريض واحد تغيير المرافق (**0.06**%)، وطلبت من **14** مريضاً موعد حجز جديد في المستشفى (**0.86**%). وفيما يلي جدول يوضح إحصائية نتائج طلبات التصاريح للعلاج.

1 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان - حزيران 2021)، 2021/8/8.
2 آلية مراقبة دولية تم الإتفاق عليها بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والأمم المتحدة، يتم بموجبها وضع قيود على توريد المواد التي تعتبرها إسرائيل "ذات استخدام مزدوج" إلى غزة لأغراض إعادة الإعمار في أعقاب العدوان الحربي على غزة في عام 2014.
3 - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

جدول رقم (1): إحصائية نتائج طلبات السفر للعلاج خلال نوفمبر2021، الهيئة العامة للشؤون المدنية

	نوع النتيجة	العدد	النسبة
1	لا يوجد رد	15	%0.92
2	تحت الدراسة	627	%38.51
3	موافقة	945	%58.05
4	مرفوض	9	%0.55
5	تغيير مرافق	1	%0.06
6	طلب جديد	14	%0.86
7	دعوة بتوفر العلاج محلياً	4	%0.25
8	إلغاء من المستشفى	13	%0.80
	المجموع الكلي	**1628**	

شكل (1):عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال العام الأخير

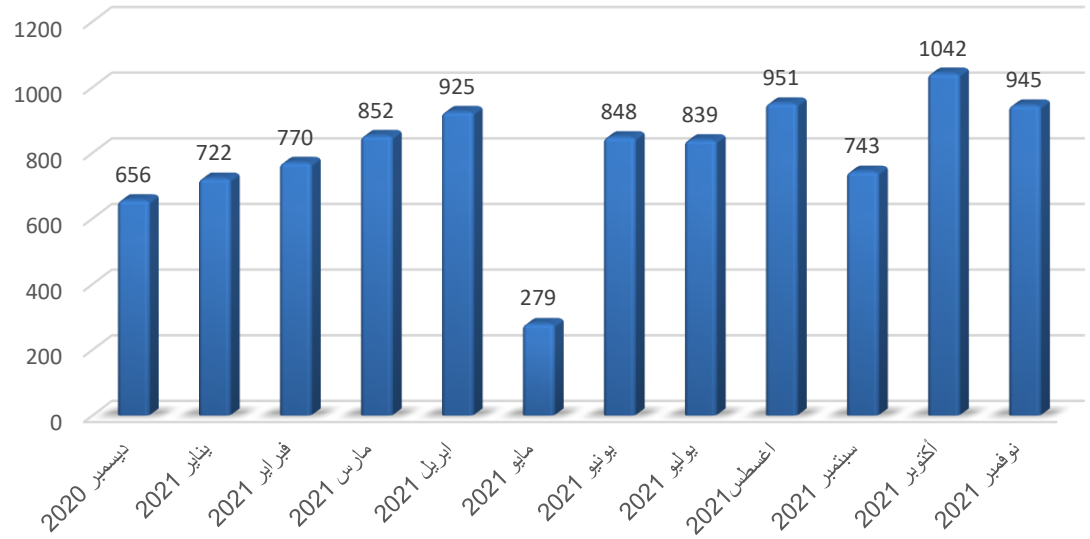

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر لـ **17289** شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم **945** مريضاً، و**633** شخصاً لحاجات شخصية، و**17277** تاجراً، و**401** تاجر B.M.C، **491** شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، و**661** من المواطنين العرب 1948.

وقد عاد إلى قطاع غزة **19859**شخصاً، من بينهم **895** مريضاً، و**517** شخصاً لحاجات شخصية، و**16019**تاجراً، و **383**تاجرB.M.C ، **524** شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، **163** سفر عبر جسر "معبر الكرامة" مع المملكة الأردنية، **208** من المواطنين العرب 1948، و**14** من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

- **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر لذوي المعتقلين الفلسطينيين بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

القيود على حركة البضائع والسلع

- تواصل قوات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد **62** صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام" ، وتحتوي هذه الأصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.
- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر بتوريد **9011** شاحنة، منها **358** شاحنة مساعدات، و**350** شاحنة محروقات، و**8303**شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص، وذلك وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني في غزة.
- وخلال نفس الفترة، تم توريد **1955** شاحنة من معبر رفح، تحتوي **523** شاحنة منها على محروقات، **1432**شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص.

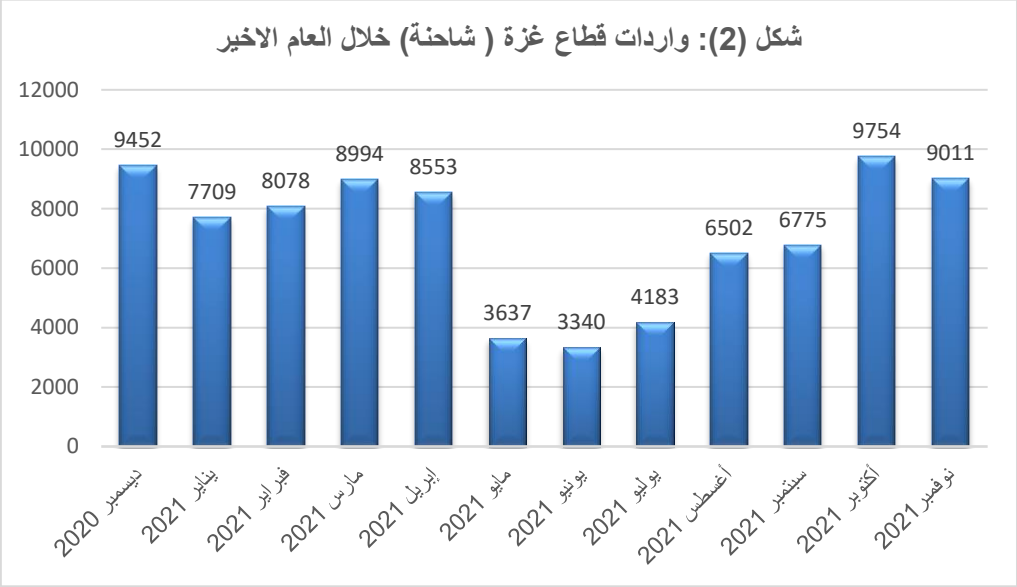

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها.
- ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر نوفمبر بتصدير **625** شاحنات منها **323** شاحنة إلى الضفة الغربية، و**197**شاحنة إلى إسرائيل، و**105** شاحنة إلى العالم الخارجي (**87** منها خردة لمصر) وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر نوفمبر 2021 ما نسبته **13.8**%من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو **4500** شاحنة شهرياً.

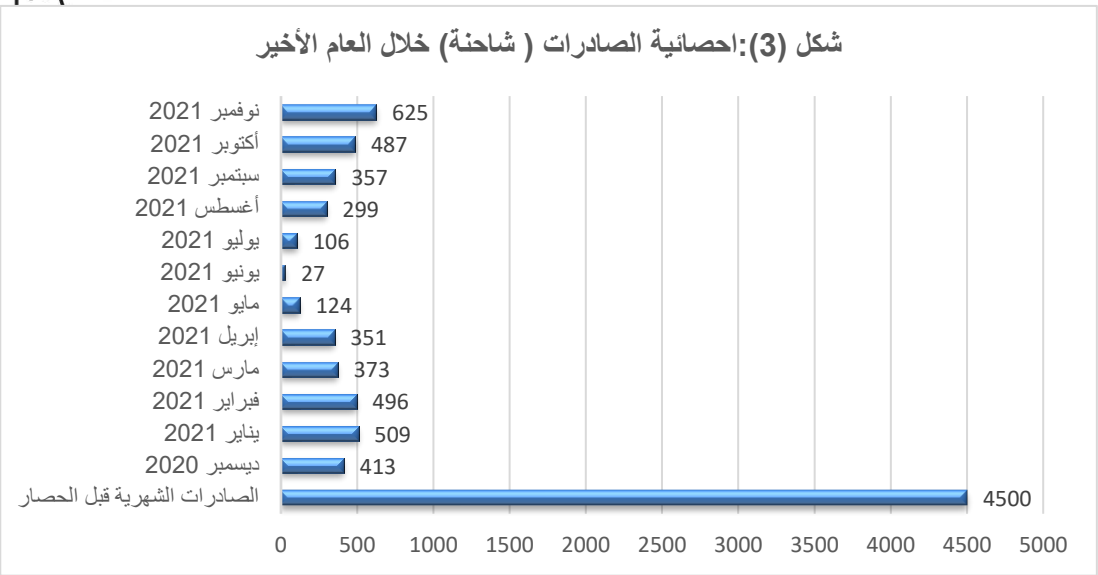

الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر نوفمبر **11923** مواطناً من مغادرة قطاع غزة، وعاد إليه **8477** مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية **902** مواطناً، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وفيما يلي جدول يوضح حركة السفر عبر معبر رفح البري :

جدول (2): حركة المواطنين على معبر رفح خلال نوفمبر2021، الهيئة العامة للمعابر والحدود

البيان	مغادرين	قادمين	مرجعين
حاملو الجنسية المصرية	535	318	56
تأشيرات	657	272	38
اقامات	2022	1220	94
طلاب	608	312	45
مرضى	3162	2524	341
زيارات	4830	3679	328
أجانب	109	152	0
المجموع	**11923**	**8477**	**902**

غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني"- مجمع الرؤيا – الطابق 12 - مقابل جامعة الازهر وبجوار الهلال الأحمر – د. حيد عبد الشافي
ص . ب 1328 تليفون 2825893 / 2824776 08 فاكس 2835288
Gaza- Jamal 'Abdel Nasser "al-Thalathini" Street - Al-Roya Building- Floor 12 - Opposite to al-Azhar University - Near Palestine Red Crescent Society (PRCS) -Dr. Haidar 'Abdel Shafi
PO Box 1328 Tel/: 08 - 2824776 / 2825893 Fax 2835288 E-mail: pchr@pchrgaza.org – Web page: www.pchrgaza.org